تصدير

◆◆◆

obeikan.com

obeikan.com

يتمنى أى باحث أن يكتب بهدوء عن «التطور الديمقراطى فى مصر»، ولكن الواقع السياسى لا يساعده، ولا يتيح له، إن كان مخلصاً لواقعه، إلا أن يكتب عن «أزمة الديمقراطية فى مصر». وهنا تتعدد، وتتكاثر الكتابات فى الموضوع، وخاصة فى العقود الأخيرة بما يكاد يجعل التمايز بينها عسيراً، لكثرة ما تطرح القضايا نفسها بنفس الدرجة ونفس الإلحاح.

لذلك فإن مركز البحوث العربية والإفريقية، يسعى دائماً للبحث فى جذور «الأزمة السياسية والمجتمعية» التى تؤدى إلى هذا التعثر الملفت فى الموقف والتطور السياسى، وبهدف الوصول لملامح مستقبل مختلف.

أصدر المركز بحوثه فى سلسلة كتب عن «المجتمع والدولة فى مصر» وعدد من الدول العربية، بإشراف رئيسه الأستاذ الدكتور سمير أمين، كما أصدر بحثه الشامل عن التعددية السياسية فى مصر، وعن «الحركات الاجتماعية» فى مصر والوطن العربى، وعن «النخب الاجتماعية» فى دراسة مقارنة بين مصر والجزائر، بل وطرح قضية المجتمع المدنى مبكراً وفق نظرية جرامشى، ليلحقها بدراسات متنوعة عن العمل الأهلى خص منها دراسة الجمعيات الإسلامية، وأسلوبها الاجتماعى الذى لا يخلو من مردوده السياسى للتنظيمات الإسلامية.

والمتتبع لكل هذه الإصدارات وغيرها فى قائمة أعمال المركز يمكنه أن يتصور طبيعة هموم أسرة الباحثين فى المركز، أو المحيطين به، ولذا يعد المركز حالياً إصداره القريب عن «الاحتجاجات الاجتماعية فى مصر» فى العقد الأخير باعتبارها التعبير البارز عن القلق السائد فى المجتمع، بل ويتصور بعضنا أنها الإرهاص الاجتماعى نحو التغيير.

وفى كل ذلك فإن الرؤية السياسية الاجتماعية تظل هى الأساس، والبحث عن

جذورها فى التعثر الديمقراطى يظل هو أحد مصادر «الأزمة». فبدون قوى التعبير السياسى عن الأزمة وتفاعلاتها أى بدون أحزاب سياسية قوية وفاعلة، بل ومتفاعلة، تظل العناصر الأخرى فى المشهد الاجتماعى كله محاصرة مع الحصار القائم حول الأحزاب السياسية، خاصة وأننا بتنا نعرف ونقلق أيضاً على «أزمة الديمقراطية» داخل التنظيمات السياسية والمدنية نفسها فى مصر.

إن مأزق الأحزاب فى ظل التشريعات القانونية التى تحد من تحركاتها مع قواعد المجتمع المدنى والسياسى، وبتعبير آخر شلل القوى الديمقراطية صاحبة المصلحة فى تطور المجتمع، كل ذلك يحول دون احتمال وصولها إلى قمته السياسية، وقد تطلب الموقف ضغوطاً مستمرة لتشريعات حول الحريات والعمل السياسى لتتيح للقوى الفاعلة قنوات حقيقية للعمل العام، السياسى والاجتماعى على السواء. ويصبح على الباحث المدقق أن يختبر منطلقات وتطور هذا الموقف أو ذاك.

وبهذا المنهج يعالج الأستاذ عبد الغفار شكر ومجموعة الباحثين المتميزين من أسرة مركز البحوث العربية والأفريقية موضوع الأحزاب السياسية وأزمة التعددية فى مصر وهم جميعاً أصحاب الجهود السابقة والمقدرة فى المجال.

ولعل الرأى العام فى مصر وخارجها، أن يجد فى هذه العروض المكثفة والمدققة فرصة تحقق معرفة موضوعية حول قائمة من الأحزاب توهم بالتعددية الديمقراطية، لكنها على ما يبدو لا تتيح إلا الإشارة لطبيعة «أزمة الديمقراطية» فى مصر، وهذا هو موضوع الكتاب الحقيقى. وقد فرضت التعددية المطروحة فى المشهد السياسى أن يتعامل الباحثون مع أحزاب صورية تماماً لكنها «مسجلة رسمياً» رغم أننا لم نجد لها أى حضور سياسى، كما تعاملوا مع أحزاب وقوى «محجوبة عن الشرعية» رغم وجودها الفعلى بالأنشطة المعلنة والوثائق المنشورة، بل

والكتابة عنها فى التقارير الاستراتيجية وغيرها مما لا يمكن تجاهله.

ولا يسع المركز إلا أن يشكر الأستاذ الدكتور محمد صالح الأستاذ بالمعهد الدولى للتاريخ الاجتماعى الذى تحمس لإعداد هذا الكتاب وإصداره بدعمه المشكور ومساندة معهده الجدير بالتقدير.

كما نشكر الشباب الذين ساهموا فى توفير المعلومات المدققة لعرض موضوعات هذا الكتاب وفى مقدمتهم الباحث المتميز صامويل خيرى.

القاهرة فبراير ٢٠١٠

حلمى شعراوى

مركز البحوث العربية والإفريقية

obeikan.com

obeikan.com

مقدمة

◆◆◆

obeikan.com

obeikan.com

لم تتأخر مصر كثيرا عن أوروبا فى امتلاك أدوات الممارسة الديمقراطية، بما فى ذلك التعددية الحزبية. فقد كانت مصر رابع دولة فى العالم تصدر دستورا (اللائحة)، وتنشئ مجلسا نيابيا (مجلس شورى القوانين) فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، وتأسس بعد ذلك بقليل الحزب الوطنى العرابى كأول حزب سياسى يمتلك برنامجا سياسيا وتحكمه لائحة تنظيمية. وقد أوقف الاحتلال البريطانى لمصر ١٨٨٢ هذا التطور الديمقراطى، وأعادت سلطة الاحتلال بناء النظام السياسى والاقتصادى المصرى لمصالح دولة الاحتلال.

وفى بداية القرن العشرين ومع تصاعد الحركة الوطنية المصرية برزت من جديد مقدمات حركة ديمقراطية جديدة حيث شهدت مصر الموجة الأولى من الأحزاب عام ١٩٠٧.

فى ٢١ سبتمبر ١٩٠٧ أسس كبار الملاك وكانوا يسمون بالأعيان **حزب الأمة**، ومن قياداته محمود سليمان باشا، وحسن عبد الرازق باشا، وأحمد لطفى السيد بك. وقد طرح الحزب فى برنامجه السياسى أن حصول مصر على استقلالها يتطلب ترقية أوضاعها الداخلية، وخاصة ما يتعلق بالتعليم والزراعة والصناعة... نحتاج إلى إدارة أرقى ليستتب الأمن ويصبح الناس مطمئنين اطمئنانا كاملا على الأنفس والأموال، وإلى توسع فى استقلال القضاء حتى توفى العدالة حقها وتكون ملجأ حصينا لكل ذى حق مهضوم، وإنشاء طرق للرى وإحكام قواعد المساواة فى نظاماته وطرق إجرائها حتى تنتج البلاد ما أكنته فى بطونها من خيرات.

وفى ١٩ ديسمبر ١٩٠٧ تأسس **حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية** برئاسة الشيخ على يوسف صاحب جريدة المؤيد فى ظل مساندة القصر له، وطرح فى برنامجه السياسى تأييد السلطة الخديوية والاعتماد على التصريحات والوعود التى أعلنتها

بريطانيا العظمى عند احتلال القطر المصرى، ومطالبتها بتحقيقها والوفاء بها، كما يتضمن البرنامج المطالبة بمجلس نيابى مصرى يكون تام السلطة فيما يتعلق بالمصريين والمصالح المصرية، وأن يكون التعليم الابتدائى عاما ومجانا، وإعطاء الوظائف فى المصالح الوطنية حسب الكفاءة.

وفى ٢٧ ديسمبر ١٩٠٧ تأسس **الحزب الوطنى** برئاسة مصطفى كامل باشا الذى طرح فى برنامجه السياسى منح مصر استقلالها الذاتى وإقامة حكومة دستورية، ونشر التعليم، وتنمية الزراعة والصناعة والتجارة، وتقارب عنصرى الأمة المسلمين والمسيحيين، وتحسين الأحوال الصحية. وإلى جوار هذه الأحزاب الثلاثة تأسست فى نفس الوقت عدة أحزاب هامشية منها **الحزب الوطنى الحر** برئاسة محمد وحيد الأيوبى، **والحزب الوطنى** برئاسة حافظ أفندى عوض، **والحزب المصرى** برئاسة ضوخ فانوس.

تعرضت هذه الأحزاب لضغوط عديدة من سلطة الاحتلال البريطانى وخاصة بعد إعلان الحماية وما رافقها من صدور قوانين تكبل الحركة السياسة والجماهيرية.

وفى أعقاب ثورة ١٩١٩ نشطت الحياة السياسية والجماهيرية مرة أخرى فتأسست الموجة الثانية من الأحزاب السياسية.

تأسس **حزب الوفد** برئاسة سعد زغلول باشا، ونشرت وثيقة قانون ونظام الحزب فى ١٧ أغسطس ١٩١٩ والتى تعتبر بمثابة برنامج الحزب، فأكدت على أن مهمة الوفد هى السعى بالطرق السلمية المشروعة حيث وجدوا للسعى سبيلا فى استقلال مصر استقلالا تاما، أما باقى مواد الوثيقة فتحدد أسلوب العمل وكيفية ممارسة النشاط لتحقيق هذه المهمة وهى استقلال مصر استقلالا تاما.

فى يناير ١٩٢٠ تأسس **الحزب الديمقراطى** بدعوة من الدكتور محمد حسين هيكل باشا، وكان برنامج الحزب يدور حول الديمقراطية وما تفرضه من المساواة والإخاء

لتحقيق مبادئ الحزب العشرة وفى مقدمتها استقلال مصر استقلالا داخليا وخارجيا، وتفويض سلطة الشعب إلى هيئة نيابية منتخبة وتوحيد التشريع فى مصر، والمساواة بين المصريين فى الحقوق والواجبات، وحرية القول والكتابة والإجماع، ومجانية التعليم الابتدائى للبنين والبنات، وترقية الطبقات العاملة أدبيا وماديا، وإنماء ثروات البلاد.. إلخ.

وفى ٢٩ أغسطس ١٩٢١ تأسس **الحزب الاشتراكى** وسكرتيره العام محمد عبد الله عنان الذى طرح فى برنامجه السياسى تحرير مصر من الاستعمار الأجنبى، وإلغاء استغلال جماعة لأخرى، ومحو التفريق بين طبقات المجتمع، وإخماد استبداد المستغلين والمضاربين، والسعى إلى إنشاء مجتمع اقتصادى يقوم على دعائم المبادئ الاشتراكية، وفى ١٩٢٣ اتخذ الحزب اسم **الحزب الشيوعى المصرى**.

فى ٣ أكتوبر ١٩٢٢ تأسس **حزب الأحرار الدستوريين** برئاسة عدلى باشا يكن كانشقاق من حزب الوفد، ونص برنامجه السياسى على الاستمرار فى العمل لاستكمال استقلال مصر استقلالا فعليا تاما، وإنهاء الاحتلال البريطانى، والتمسك بعدم فصل السودان عن مصر، وبحفظ سياساتها وحقوقها عليه. وتأييد النظام الدستورى والدفاع المستمر عن حقوق الفرد وتنمية أسباب قدراته وعمله، وبالإضافة إلى هذا تضمن البرنامج الاهتمام بالتعليم ومحاربة الأمية وتحسين حال الصحة وتوزيع الضرائب توزيعا عادلا.

وفى ١٩٢٨ تأسست **جماعة الإخوان المسلمين** برئاسة الشيخ حسن البناء التى لم تعلن نفسها حزبا سياسيا لكنها مارست العمل السياسى ضمن أنشطتها المتعددة وكان من أهدافها المرجعية الإسلامية للدولة فى مصر.

وفى أول يناير ١٩٣٧ تأسس **حزب مصر الفتاة** برئاسة أحمد حسين المحامى الذى اتخذ اسم الحزب الاشتراكى عام ١٩٤٨، والذى تضمن برنامجه بناء إمبراطورية عظمى

من مصر والسودان وتحالف الدول العربية وتتزعم الإسلام. ويعالج برنامج الحزب قضية الاستقلال أولا ثم يطرح رؤيته لتحسين الأوضاع الداخلية.

هذا وقد شهدت الفترة من ١٩١٩ تأسيس أحزاب مثل الحزب الوطنى الجديد وحزب الفلاح وحزب العمال وعدد من المنظمات الماركسية المحجوبة عن الشرعية.

ازدهرت الحياة السياسية فى الفترة من ١٩١٩ إلى ١٩٥٢ لكن الصراع بين حزب الوفد والقصر الملكى وسيطرة الإنجليز على مقدرات البلاد أجهض احتمالات التطور الديمقراطى للبلاد، وعانى الشعب المصرى من مشكلات اقتصادية واجتماعية حادة، عجز النظام السياسى عن إيجاد حلول حقيقية لها كما عجز النظام عن تحقيق الاستقلال الوطنى وإنهاء الاحتلال البريطانى لمصر، وتعمقت أزمة النظام السياسى مما فتح الباب أمام مرحلة جديدة بدأت فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ احتلت خلالها الأهداف الوطنية والاقتصادية والاجتماعية الأولوية على حساب الديمقراطية السياسية، وألغيت التعددية الحزبية، وتأسس نظام سياسى جديد على أساس إعلان دستورى فى يناير ١٩٥٣ ألغى التعددية الحزبية وأحل محلها التنظيم السياسى الواحد (هيئة التحرير ثم الاتحاد القومى ثم الاتحاد الاشتراكى العربى).

وبعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ شهدت مصر موجة جديدة من النضال الديمقراطى وتأسست عدة تنظيمات سياسية سرية قادت حركة جماهيرية متصاعدة فى صفوف الطلاب والمثقفين والعمال وتعددت الإضرابات الطلابية والعمالية وتحركات المثقفين خلال النصف الأول من سبعينيات القرن العشرين، وكان لهذه التطورات إلى جوار عوامل أخرى أثرها فى العودة مرة أخرى إلى التعددية الحزبية سنة ١٩٧٦.

أول يناير ٢٠١٠

عبد الغفار شكر